

## الأشباه والنظائر

القاعدة الثانية كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل .  
القاعدة الثانية .

كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل .  
فلذلك لم يصح بيع الحر و أم الولد و لا نكاح المحرم و لا المحرم و لا الإجارة على عمل  
محرم و أشباه ذلك .  
و اختلف في شرط نفي خيار المجلس في البيع فمن أبطل العقد أو الشرط نظر إلى أن مقصود  
العقد : إثبات الخيار فيه للتروي فاشترط نفيه يخل بمقصوده .  
و من صحه نظرا إلى أن لزوم العقد : هو المقصود و الخيار دخيل فيه